

مجلس الإدارة

السياسة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عملا بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الساري وتوصيات مجموعة العمل المالي ولائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن هيئة الرقابة على التأمين اصدر مجلس ادارة شركة البركة للتأمين السياسات الآتي بيانها :-

تعريفات :-

الأموال : يقصد بها الاموال بانواعها مادية كانت أو معنوية ، منقولة أو ثابتة ، والعملات بجميع أنواعها أجنبية أو محلية والاوراق المالية والتجارية والصكوك والمستندات التي تثبت تملك أو حيازة الاموال أو اي حقوق متعلقة بها.

غسل الاموال : يقصد به كل سلوك ينضوي على اكتساب الاموال أو حيازته أو التصرف فيها أو نقلها أو ادراجها أو حفظها أو استبدالها أو ايداعها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو في حركتها أو تمويلها أو يؤدي الى إخفاء أو تمويه مصدرها أو الطبيعة الحقيقية لها أو مكانها أو التصرف فيها أو بملكيته أو الحقوق المتعلقة بها وذلك متى ما كانت هذه الاموال مئحصة عن جريمة سواء وقعت هذه الجريمة داخل السودان أو خارجه ويشترط أن يكون معاقب عليها في كل من السودان والخارج.

تمويل الإرهاب : يقصد به جمع أو تقديم أموال بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة استخدامها كلياً أو جزئياً لارتكاب احد الجرائم الارهابية المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب السوداني لسنة ٢٠١٠م سواء كان ذلك بواسطة منظمة ارهابية أو بواسطة أي شخص يرتكب أو يشرع أو ينظم أو يحرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو بأي وسيلة كانت على ارتكاب احد الجرائم الارهابية.

الأشخاص المهندون سياسياً : هم الأشخاص الموكلون اليهم أو الذين أوكلت اليهم مهام عامة بارزة في الدولة ، كرؤساء الدول أو الحكومات والسياسيين رفيعي المستوى ، والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى والمسؤولين القضائين والعسكريين ، وكبار الموظفين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة ومسئولو الاحزاب السياسية البارزين.

الوحدة : يقصد بها وحدة التحريات المالية المنشأة بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب لسنة ٢٠١٠م

مسئول الالتزام : هو الموظف المعين من قبل الادارة العليا بالشركة ويكون مسئولاً عن التحقق من تطبيق القوانين واللوائح التنفيذية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالشركة .

- ٢- يجب على كافة العاملين بالشركة الاطلاع على هذه السياسات والاجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والعمل بها
- ٣- على ادارتى المراجعة الداخلية والالتزام وضع الخطط التدريبية لجميع موظفى الشركة تجاه مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب
- ٤- عند الكشف عن العمليات المشبوهة يجب احالتها لوحدة التحريات المالية وفق نموذج الإبلاغ المخصص لذلك مع المستندات المؤيدة للاشتباه.
- ٥- على ادارة المراجعة الداخلية والالتزام بمراجعة فعالية برنامج غسل الأموال وتمويل الارهاب لتراكم التغييرات المستمرة والتطور الكبير في أساليب وتقنيات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب
- ٦- أخذ موافقة مجلس الادارة عند بداية التعامل مع الاشخاص ذوي النفوذ أو الممثلين لاشخاص ذوي نفوذ .
- ٧- على ادارة التقنية حماية الموقع الالكتروني للشركة ونظامها التقنى
- ٨- على الشركة بذل العناية الواجبة بشأن العميل في الحالات التالية :-
- عند تعامل العميل بمبالغ كبيرة .
 - عند الإدراك بعدم توافر معلومات كافية عن احد العملاء .
 - عند حدوث تغيير جوهري في آلية توثيق المعلومات الخاصة بالعميل .
 - عند الاشتباه بوجود عملية مرتبطة بغسل الاموال أو تمويل الارهاب بغض النظر عن قيمة العملية .
 - عند الشك في دقة أو كفاية البيانات التى تم الحصول عليها مسبقا بخصوص تحديد هوية العملاء .
- ٩- يجب على الشركة التعرف على العميل والتحقق من هويته من خلال المستندات أو البيانات و الوثائق الرسمية أو المعلومات المعتمدة .
- ١٠- على مسئول الالتزام تزويد العاملين بالمستجدات في مجال غسل الأموال وتمويل الارهاب وأفضل الممارسات العالمية الصادرة عن مجموعة العمل المالى
- ١١- على مسئول الالتزام رفع تقارير دورية لمجلس الادارة.
- ١٢- يجب حفظ السجلات والمستندات وفق ما تحدده ضوابط الشركة ولائحة هيئة الرقابة على التامين .
- ١٣- يجب التحقق من هوية المستفيد الحقيقى كالاطلاع على بيانات أو معلومات يتم الحصول عليها من وثائق وبيانات رسمية وبحيث تولد القناعة لدي الشركة بأنها على علم بهوية المستفيد الحقيقى.
- ١٤- يجب على الشركة وضع نظام لادارة المخاطر بالنسبة لافراد المعرضين للمخاطر بحكم عملهم أو المستفيدين الحقيقيين الذين ينتمون لهذه الفئة.
- ١٥- يتم تطبيق هذه السياسات على جميع فروع ومكاتب الشركة .
- ١٦- يجب الحصول على موافقة الادارة العليا على انشاء علاقة مع هؤلاء الافراد المهملون سياسيا
- ١٧- يجب على الشركة اتخاذ اجراءات كافية لمعرفة مصادر ثروة العملاء والمستفيدين الحقيقيين المعرضين للمخاطر بحكم مناصبهم الدستورية (السياسية).

- ١٨- يجب على الشركة ان تتابع بشكل دقيق ومستمر معاملتها مع هؤلاء العملاء .
- ١٩- يجب ان تتاح للمدير المسئول عن الالتزام والعمالين ذوى الصلة الآخرين القدرة على الاطلاع على بيانات العملاء ومعلومات العناية الواجبة الأخرى وسجلات العمليات وايه معلومات أخرى ذات صلة في توقيت مناسب
- ٢٠- يجب ان يتمتع مسئول الالتزام بالاستقلالية الكاملة .
- ٢١- على الشركة وضع وتنفيذ إجراءات وسياسات وأنظمة رقابية داخلية للحيلولة دون غسل الأموال وتمويل الارهاب ونشر ذلك بين موظفيها .
- ٢٢- على الشركة اعداد انشاء وحدة مراجعة مستقلة وذات موارد كافية للتأكد من الالتزام بما تضعه الشركة من إجراءات وسياسات وانظمة رقابية .
- ٢٣- على الشركة اعداد نظام تدريب مستمر لموظفيها للتأكد من استمرار المام العمالين بها بالتطورات الحديثه ، بما في ذلك المعلومات التى تتعلق بالاساليب والطرق والاتجاهات الجديدة في مجال غسل الاموال وتمويل الارهاب .
- ٢٤- تجنباً لأي عقوبات قد تطل الشركة على ادارة الالتزام والمراجعة الالتزام التام بالمتطلبات أعلاه .
تسرى هذه السياسة من تاريخ التوقيع عليها .

صدر تحت توقيعى في اليوم من شهر لسنة ٢٠١٤م.

الدكتور احمد البدوى محمد الامين
رئيس مجلس الإدارة
شركة البركة للتأمين المحدودة